A

الأمم المتحدة

الجمعية العامة

Distr.
GENERAL

A/47/598/Add.1
29 October 1992
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الدورة السابعة والاربعون
البند ٧٩ من جدول الاعمال

تقرير مؤتمر الامم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية

الترتيبات المؤسسية لمتابعة مؤتمر الامم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية

تقرير الامين العام

إضافة

بيان لجنة التنسيق الإدارية المقدم إلى الجمعية العامة

أولا - مقدمة

١ - تدرك لجنة التنسيق الإدارية أن مواجهة التحديات الرهيبة التي لم يسبق لها مثيل التي ينطوي عليها تحقيق التنمية المستدامة ستتطلب جهودا خاصة من المجتمع الدولي بأسره . كما أنها تدرك أن منظومة الامم المتحدة هي وحدها القادرة على توفير الإطار العالمي المناسب للعمل على كل من الصعيد الدولي والإقليمي والوطني والمحلي . وتدرك كذلك أن تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ يعني مجابهة مشاكل معقدة ومشتركة بين القطاعات ؛ وأن هذا سيتطلب ترابطا أكبر على الصعيدين الحكومي الدولي والمشترك بين الوكالات ، وتفاعلا أفضل بينهما ، وكذلك مع المنظمات غير الحكومية .

٢ - وتدرك لجنة التنسيق الإدارية أيضا أن نظرها في متابعة منظومة الامم المتحدة للمؤتمر المعني بالبيئة والتنمية يحدث في سياق تترك فيه التطورات الموازية ، التي لم تكتمل بعد ، عددا من الجوانب المجهولة . وتشمل هذه التطورات : (أ) الاستعراض الذي تجريه لجنة التنسيق الإدارية لأجهزتها الفرعية ؛ (ب) مقترحات الامين العام بشأن الترتيبات التنظيمية للجنة المعنية بالتنمية المستدامة ، وهيكل دعم أمانتها ،

011192 301092 301092 (٩٢)١٨٦٤ 92-65645

والجهاز الاستشاري الرفيع المستوى ، التي ستنظر فيها الجمعية العامة في دورتها السابعة والاربعين ؛ (ج) آراء الجمعية العامة بشأن المؤتمر ، ولا سيما ما اقترحه من ترتيبات مؤسسية ومالية ؛ (د) إعادة تشكيل هيكل الامم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين ذات الصلة . وأخذا في الاعتبار ما ذكر أعلاه ، وكمساهمة في المناقشة بشأن متابعة المؤتمر ، تقدم لجنة التنسيق الإدارية أدناه آراءها بشأن مختلف القضايا المحددة في جدول أعمال القرن ٢١ لمنظومة الامم المتحدة .

ثانيا - مبادئ وخطوط توجيهية لتخصيص وتقاسم المسؤوليات في إطار منظومة الامم المتحدة لتنفيذ جدول أعمال القرن ٢١

٣ - تؤكد لجنة التنسيق الإدارية أن الهدف العام من دراسة تخصيص وتقاسم المسؤوليات هو جعل مساهمة منظومة الامم المتحدة في تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ أقرب إلى الكمال ، من خلال تحسين فرص التعاون وسد الثغرات وتجنب ازدواج الجهد . وتوصي لجنة التنسيق الإدارية بأن ينشأ تخصيص وتقاسم المسؤوليات من خلال عملية مبنية على تحليل الانشطة الجارية والمخططة لمؤسسات منظومة الامم المتحدة مقابل مجالات برنامج جدول أعمال القرن ٢١ : المجالات التي تغطيها الانشطة الجارية ، والمجالات التي يمكن أن يوجد فيها ازدواج ، والمجالات التي توجد فيها ثغرات ، والمجالات التي يمكن فيها الجمع بين الانشطة بطريقة تهيئ تداؤبا أكبر . وستتطلب المجالات التي يشترك فيها عدد كبير من المنظمات مشاورات مشتركة بين الوكالات ، وبرمجة مشتركة عند الاقتضاء . ويمكن تسهيل هذا من خلال الاليات القائمة أو المشاورات المخصصة . وهذه المشاورات المخصصة ينبغي أن تدعو إليها إما الوكالة الرائدة المعنية بالمجال المقصود ، أو هيكل دعم أمانة اللجنة المعنية بالتنمية المستدامة ، عندما لا توجد وكالة رائدة واضحة .

ثالثا - تعزيز التعاون بين مؤسسات التمويل المتعددة الاطراف وغيرها من مؤسسات منظومة الامم المتحدة

٤ - تلاحظ لجنة التنسيق الإدارية أن جدول أعمال القرن ٢١ يؤكد على الحاجة إلى تحسين التعاون بين مؤسسات التمويل وغيرها من منظمات الامم المتحدة . وتعتبر اللجنة أن المبرر المنطقي لتحسين التعاون ليس مجرد الربط بين الوكالات المنفذة والوكالات

الممولة ، بل أيضا تحقيق تكامل القدرات المختلفة والخبرة المتاحة في إطار منظومة الامم المتحدة بما يحقق مصلحة الامم الاعضاء . ومن أجل انجاز هذا ، توصي اللجنة بالاضطلاع بقدر كبير من التشاور وتبادل المعلومات ، وعلى وجه الخصوص على الصعيدين القطري والبرنامجي . وبينما ينبغي دعم دور المنسق المقيم بالنسبة للصعيد الاول ، فإن الصعيد الاخير سيكون هاما لا سيما من أجل آليات التمويل الجديدة مثل مرفق البيئة العالمية وقدرة برنامج الامم المتحدة الإنمائي في القرن ٢١ ؛ وينبغي زيادة اشتراك الوكالات المتخصصة للامم المتحدة بوصفها وكالات متعاونة ومنفذة في هذه الآليات .

رابعا - الاحتياجات المالية

٥ - تلاحظ لجنة التنسيق الإدارية الاعتراف في جدول أعمال القرن ٢١ بأن "الموارد المالية مطلوبة أيضا لتعزيز قدرة مؤسسات الامم المتحدة على تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١" وبأن "توفير الموارد المالية الجديدة والاضافية ينبغي أن يكون كافيا ويمكن التنبؤ به على السواء" . وتلاحظ كذلك أنه سيترك لامانات وهيئات إدارة مؤسسات منظومة الامم المتحدة تقدير الاحتياجات المالية الاضافية الخاصة بكل منها فيما يتعلق بتنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ .

٦ - وتحث اللجنة ، أخذا في الاعتبار تقديرات الاحتياجات هذه ، على تخفيف سياسات التقيد بميزانية نمو صفري وذلك من أجل تمكين الاجزاء ذات الصلة من منظومة الامم المتحدة من أداء دورها الكامل في تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ . وبالمثل ، فإن من شأن دفع الاشتراكات وجميع المتأخرات بالكامل في الوقت المحدد أن يمكّن المنظمات من إعادة إرساء قدراتها الكاملة على تنفيذ البرامج .

٧ - وفي الوقت نفسه ، تشدد اللجنة على الحاجة الضرورية إلى توفير موارد تكميلية لمؤسسات منظومة الامم المتحدة ذات الصلة . فبينما تلتزم جميع المنظمات بتنفيذ توصيات المؤتمر إلى الحد الممكن في إطار الموارد الموجودة ، فإن توفير الاموال الاضافية سيكون شرطا لازما لاستجابتها الكاملة والفعالة للمطالب الجديدة الناشئة عن جدول أعمال القرن ٢١ (بما في ذلك تلك الخاصة بالتنسيق والتعاون فيما بين الوكالات) . وتؤيد اللجنة أيضا تأييدا قويا تغذية مرفق البيئة العالمية في عام ١٩٩٣ وتمويل قدرة برنامج الامم المتحدة الإنمائي في القرن ٢١ ، إذ أن كليهما سيوفران موارد لتنفيذ جزء من جدول أعمال القرن ٢١ .

خامسا - ترتيبات التعاون والتنسيق

٨ - تقوم لجنة التنسيق الإدارية باتخاذ خطوات لضمان التعاون والتنسيق الفعاليين في متابعة منظومة الامم المتحدة للمؤتمر . وهي تلاحظ أن تعقيد وضخامة التحديات التي ينطوي عليها الامر ، فضلا عن ندرة الموارد المتاحة لمجابهتها ، تتطلب زيادة فرص تبسيط استخدام الخبرة والموارد إلى أقصى حد ، تحقيقا لتداؤب أكبر ، وقيمة مضافة ، وتكامل وفعالية تكاليف من أنشطة منظومة الامم المتحدة . وتؤكد اللجنة أن التنسيق ليس غاية في حد ذاته بل وسيلة لتحقيق هذه الفوائد .

سادسا - جهاز التنسيق

٩ - تشير لجنة التنسيق الإدارية إلى أن جدول أعمال القرن ٢١ اقترح إيلاء النظر "لإعادة إقامة فرقة عمل خاصة أو لجنة فرعية أو مجلس للتنمية المستدامة" لمساعدتها في القيام بدورها التنسيقي لمنظومة الامم المتحدة الرفيع المستوى . وتدرك اللجنة أنه ستكون هناك حقا حاجة لعمل تحليلي متين لتعزيز عمل اللجنة في هذا الصدد . وتعتبر أن أيا من الاليات القائمة المشتركة بين الوكالات لا تملك الوظائف والخبرة والقدرات المطلوبة لتوفير ذلك . وبناء عليه ، قررت لجنة التنسيق الإدارية تبسيط وتحسين أداء أجهزتها الفرعية القائمة . وقررت كذلك إنشاء لجنة مشتركة بين الوكالات معنية بالتنمية المستدامة ، ستشكل جزءا من جهاز ذي ثلاث مستويات لتنسيق متابعة منظومة الامم المتحدة للمؤتمر .

١٠ - وسيتألف الجهاز من :

(أ) لجنة التنسيق الإدارية نفسها ، كما هو موضح في جدول أعمال القرن ٢١ ، التي ستكون آلية التنسيق الرفيعة المستوى فيما بين الوكالات لصنع القرارات المتعلقة بالسياسة ؛

(ب) الاجهزة الفرعية للجنة التنسيق الإدارية القائمة المبسطة وغيرها من ترتيبات التنسيق فيما بين الوكالات ، التي ستضمن التكامل والتداؤب في تنفيذ المجالات البرنامجية لجدول أعمال القرن ٢١ ، على الصعيد التقني وصعيد العمل ؛

(ج) اللجنة الجديدة المشتركة بين الوكالات والمعنية بالتنمية المستدامة ، التي ستشكل المستوى الوسيط بين تنسيق العمل التقني وضع لجنة التنسيق

الإدارية للقرارات في المجال الموضوعي للتنمية المستدامة ، بغية تعزيز صنع لجنة التنسيق الإدارية للقرارات ، وإبلاغ الهيئات الحكومية الدولية ، وفعالية ترتيبات التنسيق ذات الصلة فيما بين الوكالات .

١١ - وسيكون الاشتراك في اللجنة المشتركة بين الوكالات والمعنية بالتنمية المستدامة على مستوى كبار المسؤولين من عدد أساسي من أعضاء لجنة التنسيق الإدارية والمشتركين فيها ، بينما يظل باب الاشتراك فيها مفتوحا أيضا لجميع أعضاء لجنة التنسيق الإدارية والمشتركين المهتمين بقضايا محددة مدرجة على جدول أعمال دوراتها . وستستعرض لجنة التنسيق الإدارية تكوين المجموعة الاساسية بعد سنتين . وقد طلبت لجنة التنسيق الإدارية من اللجنة أن تجتمع قبل الدورة العادية الاولى للجنة التنسيق الإدارية لعام ١٩٩٣ ، بغية استهلال عملية مشاورات فيما بين الوكالات لمتابعة المؤتمر ، بهدف مساعدة لجنة التنسيق الإدارية في (أ) تبسيط جهاز التنسيق ، (ب) تخصيص وتقاسم المسؤوليات عن تنفيذ منظومة الامم المتحدة لجدول أعمال القرن ٢١ ، (ج) رصد الاحتياجات التمويلية الجديدة والاضافية لمؤسسات منظومة الامم المتحدة فيما يتعلق بجدول أعمال القرن ٢١ ، أخذا في الاعتبار قرارات هيئة إدارة كل منها و (د) تقدير احتياجات الإبلاغ الجديدة والقائمة المتصلة بتنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ ، وتقديم توصيات من أجل تبسيطها . وكما هو موضح في جدول أعمال القرن ٢١ ، ينبغي أن يقدم الخدمات لهذه الآلية المشتركة بين الوكالات هيكل دعم أمانة اللجنة المعنية بالتنمية المستدامة .

سابعا - الإبلاغ

١٢ - على أساس استعراض موجز لمتطلبات الإبلاغ القائمة وتلك المطلوبة في جدول أعمال القرن ٢١ ، تبدي لجنة التنسيق الإدارية ، دون أن ترغب في أن تحكم مسبقا على قرارات الهيئات المختصة ، لا سيما اللجنة المعنية بالتنمية المستدامة ، الملاحظات التالية :

(أ) دعت بعض القرارات والمقررات التي اتخذتها الهيئات الحكومية الدولية قبل المؤتمر إلى الإبلاغ الدوري ، الذي سيزدوج في الغالب مع التقارير المطلوبة في جدول أعمال القرن ٢١ . والإبلاغ المتعدد والازدواجي من منظومة الامم المتحدة من شأنه أن يبدي افتقارا للتنسيق ، وينبغي تجنبه . وعلاوة على ذلك ، ستكون له آثار خطيرة على الميزانية (تكاليف وقت الموظفين ومداولات هيئات الإدارة) . وهناك

أيضا خطر قيام الحكومات ، في إطار الهيئات الحكومية الدولية مثل اللجنة المعنية بالتنمية المستدامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والجمعية العامة ، باستعراض المواضيع التي يكون قد سبق لها أن درستها في هيئة إدارة المنظمة المختصة تقنيا ، وخطر وجود توجيه مختلف أو حتى متضارب ، نظرا لاحتمال أن تشترك في العملية وزارات مختلفة ، ما لم يحدث تمييز واضح بين القضايا المتعلقة بالسياسة الكلية الشاملة للقطاعات والقضايا التقنية/القطاعية ؛

(ب) سيكون من المفيد لمختلف الهيئات القائمة بالرصد (هيئات الإدارة ولجنة التنسيق الإدارية واللجنة المعنية بالتنمية المستدامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والجمعية العامة) أن تنسق إلى الحد الممكن دراستها للتقدم المحرز في تنفيذ مختلف أجزاء جدول أعمال القرن ٢١ . فهذا من شأنه أن يسمح لهيئات الرصد المركزية بأن تكون على وعي بالمشورة التقنية المتعلقة بالسياسة التي تقدمها الحكومات في محافل أخرى . وسيكون من المفيد ، في هذه الحالة ، للجنة المعنية بالتنمية المستدامة أن تتلقى مقتطفات ذات صلة من التقارير التي تعتمدها هيئات إدارة مؤسسات منظومة الامم المتحدة .

١٣ - وبالنظر إلى ما تقدم ، قررت لجنة التنسيق الإدارية أن تضطلع اللجنة المعنية بالتنمية المستدامة والمشتركة بين الوكالات بتقدير لاحتياجات الإبلاغ الجديدة والقائمة ذات الصلة بجدول أعمال القرن ٢١ بمساعدة هيكل دعم الامانة . وينبغي للجنة المعنية بالتنمية المستدامة والمشتركة بين الوكالات أن تبلغ لجنة التنسيق الإدارية باستنتاجاتها وتوصياتها ، بما في ذلك المقترحات التي ترمي إلى تجنب الازدواج في الإبلاغ ، وكفالة تحقيق فعالية التكاليف ، وتعزيز تكامل البيئة والتنمية . وستستخدم لجنة التنسيق الإدارية هذه الاستنتاجات والتوصيات لتقترح تبسيط عملية الإبلاغ على كل من اللجنة المعنية بالتنمية المستدامة ، والهيئات الحكومية الدولية الاخرى التابعة للامم المتحدة ، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي ، والجمعية العامة .

- - - - -